برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٢- ١٩٩٨/٥/١٥

المشروعات الإنمائية المعروضة على المجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/98/6-A/1
3 April 1998
ORIGINAL: FRENCH

المشروع الإنمائي: الكاميرون ٤٣٨٧ (التوسع الأول)

برنامج التغذية المدرسية في محافظات أدموا ومحافظات الشمال وأقصى الشمال والشرق

مدة المشروع	أربع سنوات
مجموع تكاليف الأغذية	٥١٨ ٥١١ ٤ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	٥٧١ ٢٣٥ ٨ دولارا
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة	٨٦٢ ٦٢٨ ١ دولارا
عدد المستفيدين سنويا	٠٠٠ ٤٩ مستفيد

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٦٠٠ فرنك أفريقي.

الموجز

تصنف الكاميرون ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ولا يزال الكاميرون لم يخرج بعد من ركود اقتصادي أدى إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وأدى إلى خفض في دخل المواطنين وإلى خفض كبير في ميزانية الدولة في إطار برنامج للإصلاح الاقتصادي الهيكلي. أدت هذه الظواهر المتعلقة بالاقتصاد الكلي إلى ارتفاع نسبة الفقر وارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي بوجه خاص في أقاليم الشمال والشرق. لم تعد الخدمات الاجتماعية الأساسية، التعليم على وجه خاص، التي تعرضت لقيود مالية شديدة قادرة على تلبية ما هو مطلوب منها، وتعتبر ظاهرة ترك الدراسة التي تتعرض لها البنات على وجه خاص قد بلغت معدلا عاليا. ويتوجب على المعونة الغذائية المساهمة في إزالة هذا التدهور وإطلاق الالتحاق بالدراسة في الأقاليم المحرومة على وجه خاص وذلك بربط التردد على المدرسة بتحسن عام في ظروف معيشة التلاميذ وأسرهم.

بدأت مساعدات **البرنامج** في الكاميرون في قطاع التعليم في عام ١٩٩٢ عن طريق المشروع الكاميرون ٤٣٨٧. ويهدف هذا التوسع في هذا المشروع إلى رفع معدل التسجيل في المدارس ومواظبة البنات على الحضور في الدراسة، وذلك بتركيز المشروع على أقاليم الشمال والشرق؛ ويهدف هذا التوسع أيضا إلى إدارة مالية المدارس عن طريق المجتمعات المحلية القاعدية وتخصيص مساعدات **البرنامج** لقطاع التعليم الابتدائي في الأقاليم أو المناطق الريفية.

يهدف المشروع في المقام الأول إلى تقديم المساعدات إلى المدارس في المناطق المحرومة في أربعة أقاليم يقل فيها معدل الالتحاق بالدراسة عن المتوسط الوطني (من ٣٣ إلى ٦٢ في المائة إذا أخذنا البنات والأولاد معا، وذلك مقابل معدل يتراوح ما بين ٧٠ إلى ٨٠ في المائة بالنسبة للأقاليم في الأجزاء الوسطى والساحلية والجنوبية من البلاد). في الأقاليم المحرومة نجد أن معدل التحاق البنات بالمدارس ينخفض بشكل كبير عن بقية أجزاء البلاد بنسب تتراوح بين ٣٨,٨ في المائة بالنسبة لإقليم أداموا و ٣١ في المائة (لإقليم أقصى الشمال)، وسبب ذلك، هو الحرمان الاقتصادي والاجتماعي في هذه الأقاليم. ومقارنة بالمرحلة السابقة من المشروع تشتمل هذه المرحلة من المشروع على العناصر الجديدة التالية:

(أ) تحديد المدارس المستفيدة من المشروع تبعا لمستوى التحاق التلاميذ بها ونسبة تسجيل وحضور البنات ويحصى ذلك عن طريق نظام دائم للرصد والتقييم؛

(ب) إشراف المجتمع المحلي في القرية على المدرسة، بما في ذلك المساهمة العينية للآباء في المقصف المدرسي؛

(ج) إعطاء الحصص الغذائية للأسر للبنات في الفصول المتقدمة؛

(د) المزيد من المرونة في إدارة المشروع من قبل النظير الوطني.

وستتعرض بعثة مناط بها وضع إستراتيجية قطرية لعام ١٩٩٩ لموضوع الاستمرارية النسبية للتغذية المدرسية في الكاميرون.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	M. Zejjari	رقم الهاتف: 6513-2201
منسق عمليات الكاميرون:	J. P. Cebron	رقم الهاتف: 6513-2380

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

تحليل المشكلة

١- تصنف الكاميرون ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ويحتل المرتبة رقم ١٣٣ تبعا لتصنيف تقرير التنمية البشرية **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** لعام ١٩٩٧. يقدر سكان الكاميرون بـ (١٣ مليون نسمة بحسب إحصاء عام ١٩٩٥)، ويتوزعون على مساحة قدرها ٤٤٠ ٤٧٥ كيلو مترا مربعا. تنقسم البلاد من ناحية عامة إلى قسمين: قسم جنوبي ذو مناخ مداري رطب وقسم شمالي ذو مناخ من نوع مناخ السهل السوداني. تنخفض العائدات الزراعية في الشمال عنها في الجنوب وكذلك مستوى الدخل ومستوى توافر الأغذية. وتنخفض أيضا مؤشرات الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم ووضع المرأة وغيرها) تنخفض هذه المؤشرات في أقاليم الشمال الثلاثة وفي الإقليم الشرقي الذي لايزال اقتصاده هامشيا.

٢- أدى الضغط الديمغرافي (النمو السكاني يساوي ٢,٩ في المائة سنويا)، في جميع أنحاء البلاد، وانخفاض المساحات المتوافرة بالنسبة لعدد السكان، وانخفاض استعمال المدخلات، وضعف التوعية، واضطراب الأسواق، وخسائر ما بعد الحصاد، إلى انخفاض في الإنتاج الغذائي وفي مدى توافر الأغذية بالنسبة لعدد السكان. وتبعا لما أعلنته **منظمة الأغذية والزراعة**، نجد أن مؤشر إنتاج الأغذية في الكاميرون قد انخفض من ٩٨,٦ في عام ١٩٨٢ إلى ٧٩ في عام ١٩٩٦، وانخفضت كمية السعرات الحرارية المتوافرة للفرد من ٣٠٠ ٢ إلى ٩٨١ ١ كيلو سعر حراري في اليوم. وينخفض هذا المعدل أيضا إذا ما أخذنا في الاعتبار أقاليم الشمال والإقليم الشرقي منفردة.

٣- يعتبر التدهور في الإنتاج الزراعي مؤشرا لأزمة اقتصادية شاملة تعم جميع القطاعات. فلقد تأثرت حياة الأسر ومستوى دخلها واستعدادها لتعليم أبناءها ولعلاجهم بعدة عوامل تمثلت في العجز في ميزانية الدولة وحجم الدين الداخلي وانخفاض الأسعار في القطاع الزراعي وقطاع البترول وإفلاس الشركات الحكومية والخاصة. وقد أدت الوصفة المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي قدمتها الجهات المانحة الأساسية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي إلى دخول الكاميرون في مرحلة انخفاض مستمر للدخل لم يخرج منها حتى الآن. ولقد انخفض إنتاج الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد من ٩٦٢ دولارا في عام ١٩٨٠ إلى ٦٦١ دولارا في عام ١٩٩٤، وانخفض متوسط معدل الاستهلاك بالنسبة للفرد بنسبة ٤٠ في المائة. وتبعا لما أوضحته بعض المسوح التي أجريت على الأسر نجد أن عدد السكان الذين يعيشون دون حد الفقر قد ارتفع من ٤٩ في المائة إلى ٧١ في المائة في المناطق الريفية.

٤- ولقد تأثر إقليم الشمال وإقليم الشرق نسبة لهشاشة أوضاعهما بالأزمة أكثر من غيرهما. ولقد اتسعت الفجوة التي تفصلهما عن أقاليم الجنوب ولم تستطع الأقاليم الأربعة موضع الدراسة من إصلاح الآثار الاجتماعية التي وقعت نتيجة ازدياد الفقر ولتخلي الدولة عن التحكم في الاقتصاد. ويعتبر ترك الدراسة أهم هذه الآثار.

٥- بسبب بعض الظروف تم تخفيض ميزانية الدولة المخصصة للتعليم من ٧٢,٠٧ مليار فرنك أفريقي في عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٦١,٤٠ مليار فرنك أفريقي لعام ١٩٩٥/١٩٩٦. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الميزانية هي ميزانية نظرية أكثر من كونها نظرية فعلية، لأن الدفعيات على المستوى الميداني تتأخر كثيرا. ولقد انعكست هذه القيود في ميزانية التعليم في تدهور في مباني المدارس وفي إيقاف عملية بناء مدارس جديدة وفي تعيين المعلمين وفي إغلاق مراكز التأهيل التربوي وشح في الإمدادات وضياع الكثير من الأيام الدراسية. تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن إجمالي معدل حضور الدراسة الذي كان حوالي ٩٨ في المائة في عام ١٩٩٢ قد انخفض إلى ٧٠ في المائة (على المستوى الوطني)

لعام ١٩٩٤/١٩٩٥. هنالك مصادر أخرى تعطي أرقاما أكثر انخفاضا للفترة نفسها. فقد أشارت **منظمة اليونسكو** إلى معدل للقيد بالمدارس بلغ ٨٥ في المائة في عام ١٩٩٢ (ولقد بلغ هذا المعدل ٩١ في المائة للأولاد و٨٠ في المائة للبنات). ولقد أشارت بعثة مشتركة بين **البرنامج ومنظمة اليونسكو** في عام ١٩٩٦ إلى معدل قيد فعلي بالمدارس بلغ ٥٨ في المائة، بينما أشار اجتماع المانحين في ياوندي في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧ إلى أن هذا المعدل يبلغ ٧٠ في المائة. ويمكن مقارنة هذه المعدلات بمتوسط المعدل في أفريقيا جنوب الصحراء البالغ ٧٢ في المائة.

٦- ومعدل القيد بالمدارس هو الأكثر سوءا في الأقاليم التي يشملها المشروع حيث يبلغ إجمالي معدل الالتحاق تبعا لأحدث الإحصاءات إلى ٦٢ في المائة في إقليم أداموا، و٥٠ في المائة لإقليم الشمال، و٣٣ في المائة لإقليم أقصى الشمال، ووضع شبيه بذلك في إقليم الشرق. وبالنسبة لتسجيل البنات مقارنا بالأولاد، تشير أحدث الإحصاءات إلى أن معدل قيد البنات يبلغ ٣٨,٨ في المائة في إقليم أداموا، و٣٢,٥ في المائة في إقليم الشمال، و٣١ في المائة في إقليم أقاصي الشمال ومعدل شبيه في إقليم الشرق.

٧- ولتلافي هذا القصور قدر الإمكان، قررت حكومة الكاميرون في عام ١٩٩٦ أن تعهد للمجتمعات المحلية في المناطق الحضرية والريفية بالمسؤولية الأساسية في إدارة المدارس وعلى هذه المجتمعات أن تتولى توفير قدر كبير من نفقات التشغيل والصيانة والاستثمار. ولتنفيذ ذلك، أمرت الحكومة بإنشاء لجان إدارة تضم أولياء أمور التلاميذ والمعلمين وممثلين للمجتمعات المحلية وذلك لتوفير التمويل وإدارة المدارس.

٨- وفي الكثير من الأسر الفقيرة نجد أن صعوبات الحياة اليومية، والتكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالتعليم قد أدت إلى إبعاد العديد من الأطفال من المدرسة. وقد صار التعليم الابتدائي غير متوافر للأسباب التالية:

(أ) صعوبة تلبية الاحتياجات الجديدة لنفقات الدراسة والمساهمات الرسمية وغير الرسمية اللازمة لإدارة المدارس؛

(ب) ضرورة إبقاء الأطفال، لاسيما البنات، للعمل في المزارع أو في البيت؛

(ج) إصابة التلاميذ بالإرهاق بسبب عدم توافر الوجبات، لاسيما، وجبة الإفطار؛

(د) انعدام الحافز لدى الأسر نسبة لعظم الجهد المطلوب حتى يتمكن الأطفال من تلقي التعليم.

٩- ومن وجهة نظر أولياء أمور التلاميذ فإن هذه العوامل تجعل المدرسة تبدو وكأنها عبء أكثر من أنها فرصة، ويدعو ذلك إلى أن يلجأ كثير من الأسر إلى الامتناع عن إرسال أبناءهم إلى المدارس. ومن ناحية عامة، نجد أن البنات هن أول من يمنعن من الذهاب إلى المدرسة. وهنالك الكثير من الأطفال الذين يتم تسجيلهم في الدراسة لكنهم لا يستمرون في التردد على المدرسة.

١٠- هنالك أسباب غير اقتصادية تساهم في تهميش التعليم، في الأقاليم الأربعة موضوع المشروع، وهي أسباب ثقافية في المقام الأول، ذلك أن التعليم ينظر إليه بوصفه شيئا غير مفيد، وأن النساء أقل شأنا من الرجال. وعلى الرغم من أهمية هذه العقبات، فإنه يمكن تجاوزها إذا ما تحسن الوضع الاقتصادي للأسر. وفي الأقاليم المعنية بالمشروع من المحتمل أن يوافق الآلاف من أولياء أمور التلاميذ على إرسال أبنائهم إلى المدارس بما في ذلك البنات إذا كان التعليم يجر تحسنا ملحوظا، وإن كان محدودا، في الحياة اليومية الصعبة.

مساعدات البرنامج السابقة

١١- كانت مساعدات **البرنامج** للكاميرون في قطاع التعليم ضئيلة إلى حد كبير في عام ١٩٧٢ انحصرت في إطار المشروع متعدد الأهداف (الكاميرون ٧٧٣)، الذي وسع مرتين، في عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٨٥. ولقد ظلت هذه المساعدات جد محدودة حتى عام ١٩٩١. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١، عندما وضع المشروع الكاميرون ٤٣٨٧ "برنامج التغذية المدرسية لدعم مشروع البعد الاجتماعي للإصلاح الاقتصادي الهيكلي" وأصبح المشروع أهم نشاط **للبرنامج** في البلاد.

١٢- ونسبة لعدم وجود مذكرة إستراتيجية قطرية لأن الحكومة لم تر أهمية لإعدادها حاليا، فإن المساعدات الخارجية الموجهة لقطاع التعليم يتم تخطيطها عن طريق الاتصال المباشر بين المنظمات المعنية التي كونت لجنة للتنسيق مع الجهات المانحة لقطاع التعليم. وسيؤدي التنفيذ التدريجي **لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** لتعزيز هذا التعاون بين المنظمات عند المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع.

١٣- لقد قامت بعثات تقييم عديدة بتقييم مساعدات **البرنامج** في قطاع التعليم سابقا وحاليا وكان آخرها بعثة تقييم فنية في مارس/ آذار – إبريل/ نيسان ١٩٩٦. ولقد خلصت هذه البعثات إلى أن المشروع لم يحقق أهدافه إلا بشكل جزئي بسبب عدم تحديد المستفيدين على المستوى الجغرافي والاجتماعي، وبسبب عدم الاستقرار في إدارة المشروع من طرف النظير الحكومي، ولعدم مساهمة المجتمعات المحلية، وارتفاع المساهمة المطلوبة من المؤسسات المستفيدة. وتركز المرحلة الحالية من المشروع على المناطق الأكثر فقرا في البلاد، وتشرك المجتمعات المحلية بشكل أكبر في إدارة المدارس، وتخفض من المساهمة المطلوبة من المستفيدين على مستوى النقل والإمداد، وتبين بشكل واضح حدود مسؤوليات الطرف الحكومي.

أهداف المشروع

١٤- لهذا المشروع، الذي يمتد عبر أربع سنوات، أهداف تدخل ضمن إطار الإستراتيجية التعليمية للحكومة التي نص عليها "بيان السياسة التعليمية الجديدة لعام ١٩٩٦". يهدف هذا المشروع، بشكل رئيسي، إلى الإسهام في تعميم التعليم الأساسي للجميع، وللتقليل من عدم التوازن الجغرافي، وعدم العدالة في توزيع الفرص بين الجنسين، وذلك عن طريق إشراك المجتمعات المحلية بشكل نشط في إدارة المدارس، وعن طريق إعادة توزيع فرص التعليم لصالح سكان المناطق الأكثر فقرا والأقل التحاقا بالمدارس في البلاد.

الأهداف العاجلة

١٥- يرمي المشروع لتحقيق الأهداف العاجلة الآتية:

(أ) الإسهام في تحسين تردد الأطفال على المدارس الابتدائية في المناطق المحرومة ذات الوضع الغذائي الهش؛

(ب) الإسهام في زيادة قدرة التلاميذ على الاستيعاب عن طريق تقديم مكون غذائي يوفر لهم تغذية متوازنة؛

(ج) الإسهام في رفع معدلات القيد والمواظبة لدى البنات بين سن السادسة والرابعة عشرة في المقاطعات المعنية بالمشروع.

الأهداف بالأرقام

١٦- تبين الأرقام الواردة في الملاحق الأهداف العددية التالية: تقديم مساعدات لحوالي ٠٠٠ ٤٩ تلميذ في المتوسط على مدى أربع سنوات توزيعها كالآتي:

(أ) وجبة يومية لجميع التلاميذ، الأولاد والبنات، في المدارس المختارة (مائة في المائة من المستفيدين)؛

(ب) حصة غذائية جافة توزع كل ثلاثة أشهر للأسر التي تبقي على بناتها في المدرسة في الصفين الأخيرين من المرحلة الابتدائية (٣٣ في المائة من المستفيدين).

جدول توزيع المستفيدين

	المقاصف المدرسية	حصص غذائية جافة(*)	مجموع المستفيدين
	أولاد/بنات	بنات	أولاد/ بنات
السنة الأولى	٠٠٠ ٤٧	٠٠٠ ١٥	٠٠٠ ٤٧
السنة الثانية	٠٠٠ ٤٩	٠٠٠ ١٦	٠٠٠ ٤٩
السنة الثالثة	٠٠٠ ٥٠	٥٠٠ ١٦	٠٠٠ ٥٠
السنة الرابعة	٠٠٠ ٥٠	٥٠٠ ١٦	٠٠٠ ٥٠
المجموع	**٠٠٠ ١٩٦**	**٠٠٠ ٦٤**	**٠٠٠ ١٩٦**
المتوسط السنوي	**٠٠٠ ٤٩**	**٠٠٠ ١٦**	**٠٠٠ ٤٩**

(*) تتناول المستفيدات من الحصص الجافة أيضا وجبتهن في المقصف المدرسي.

دور المعونة الغذائية

١٧- بعد مضي اثني عشر عاما من الأزمة الاقتصادية، لاتزال أحوال السكان المعنيين بالمشروع شبيهة بأحوال السكان في البلدان الثلاثة المجاورة للكاميرون التي تصنف ضمن أقل البلدان نموا من حيث نسبة الفقر والحصول على الغذاء. وفي مثل هذه الظروف، يمثل توزيع الوجبات في المدارس وإعطاء وجبات للأسر عنصرا جاذبا لأعداد كبيرة من الأطفال ما كان لهم أن يترددوا على المدرسة أو يبقوا فيها دون ذلك الحافز.

١٨- ولتحقيق ذلك الهدف، يمكن تلخيص وظائف المعونة الغذائية في التالي:

(أ) تشجيع تردد أبناء الأسر الفقيرة على المدرسة وبقائهم فيها، لاسيما أطفال المناطق النائية عن المدارس؛

(ب) تقديم مكمل تغذوي للتلاميذ المعنيين بالمشروع؛

(ج) توفير حافز إضافي لأولياء الأمور عن طريق تقديم أغذية منتظمة لأبنائهم الذين يترددون على المدرسة؛

(د) تحويل في دخل أولياء أمور التلاميذ الذين يحافظون في بقاء بناتهم في المدرسة في السنوات الثلاث الأخيرة. ويمثل تحويل الدخل المباشر الناجم عن الحصة التي توزع كل ثلاثة أشهر، التي تحتوي على خمسين كيلو غراما من الحبوب وعشرة كيلو غرامات من البقول لكل بنت، تعويضا نسبيا للفقد المتمثل في عدم بقاء البنات في البيت لأداء الأعمال المألوفة التي يعهد إليهن بها. وتقدر قيمة هذه الحصة الغذائية في السوق المحلية بنحو ٩ ٠٠٠ / ١٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي لحصة ثلاثة أشهر، ويغطي ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم في المدارس الريفية (الكراسات والأقلام، وما إلى ذلك) وجزء من حاجات التلميذ (الملابس والاحتياجات الصحية، وغيرها)؛

(هـ) تعزيز التزام المجتمعات المحلية بمشاركتها المباشرة في المقاصف المدرسية (تقديم التوابل والأغذية التكميلية، وبناء المأوى وتقديم الأواني وإعداد الوجبات، وغير ذلك) عن طريق لجان إدارة المدرسة ورابطات أولياء أمور التلاميذ.

١٩- تتكون الحصص الغذائية الموزعة في إطار هذا المشروع من الآتي:

المقاصف المدرسية

السلع	عدد الأيام (في السنة)	بالغرامات	مجموع الحصة السنوية (بالكيلو غرامات)
الحبوب	١٨٠	١٥٠	٢٧,٠
الزيت	١٨٠	١٥	٢,٧
الفاصوليا	١٨٠	٢٠	٣,٦
الملح المزود باليود	١٨٠	٥	٠,٩

تعليم البنات

السلع (توزع كل ثلاثة أشهر)	الكمية (بالكيلو غرامات)	مجموع الحصة السنوية (بالكيلو غرامات)
الحبوب	٥٠	١٥٠
البقول	١٠	٣٠

اختيار الأغذية وقيمتها الغذائية

٢٠- تم اختيار تشكيلة الأغذية من السلع التي تنسجم مع العادات الغذائية للمستفيدين، وتشمل الحبوب الأساسية والزيت النباتي المعزز بالفتيامين (أ) والبقول والملح المزود باليود لتغطية العجز في اليود الشائع في هذه المناطق.

٢١- وتمثل القيمة التغذوية لهذه الحصة (٧١٤ كيلو سعرا حراريا، ١٨ غراما من البروتين و٢١ غراما من الدهون) ومن ٣٠ إلى ٣٥ في المائة من حصة الطاقة التي توصي بها **منظمة الأغذية والزراعة** للأطفال في المدرسة. وتتفاوت قيمتها في السوق في الأقاليم المعنية من ٦٠ إلى ٨٠ فرنكا أفريقيا تبعا لتوافر السلع ولتقلبات الأسعار.

٢٢- تكمل هذه الحصة الغذائية بالتوابل والخضر الطازجة (البصل والخضراوات والجذور، وغيرها) التي يقدمها المجتمع المحلي عن طريق لجنة إدارة المدرسة أو رابطة أولياء أمور التلاميذ. وتقدم هذه السلع في شكل وجبة يومية تؤخذ ما بين الساعة العاشرة ومنتصف النهار.

٢٣- تتوزع الكميات التي تقدم للتلاميذ على النحو التالي:

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
		(بالأطنان)			
المقاصف المدرسية					
الحبوب	١ ٢٦٩	١ ٣٢٣	١ ٣٥٠	١ ٣٥٠	٥ ٢٩٢
الزيت	١٢٧	١٣٢	١٣٥	١٣٥	٥٢٩
الفاصوليا	١٦٩	١٧٦	١٨٠	١٨٠	٧٠٥
الملح المزود باليود	٤٢	٤٤	٤٥	٤٥	١٧٦
المجموع الفرعي	**١ ٦٠٧**	**١ ٦٧٥**	**١ ٧١٠**	**١ ٧١٠**	**٦ ٧٠٢**
الحصص المنقولة					
الحبوب	٢ ٢٥٠	٢ ٤٠٠	٢ ٤٧٥	٢ ٤٧٥	٩ ٦٠٠
البقول	٤٥٠	٤٨٠	٤٩٥	٤٩٥	١ ٩٢٠
المجموع الفرعي	**٢ ٧٠٠**	**٢ ٨٨٠**	**٢ ٩٧٠**	**٢ ٩٧٠**	**١١ ٥٢٠**
المجموع الكلي	**٤ ٣٠٧**	**٤ ٥٥٥**	**٤ ٦٨٠**	**٤ ٦٨٠**	**١٨ ٢٢٣**

* جبرت الكسور العشرية.

استراتيجية المشروع

التنفيذ

٢٤- قررت حكومة الكاميرون أن تكون وزارة التربية الوطنية هي المشرفة على استراتيجية تنفيذ المشروع. وتتمثل أولى مسؤوليات الوزارة في تنفيذ المشروع في توفير المقاصف المدرسية، وتدريب المجتمعات المحلية، والإشراف على المعلمين وعلى القائمين على المقاصف، ورصد آثار المشروع. وتتولى وحدة تنسيق المشروع في وزارة التربية الوطنية مسؤولية تنفيذ المشروع والرصد والتقييم والاتصال مع الإدارات المركزية المعنية الأخرى. تقع مسائل النقل والإمداد، التي تشمل استلام الأغذية في الميدان وتخليصها من الجمارك والنقل الداخلي حتى نقاط التوزيع الأمامية وتخزينها،على عاتق "اللجنة الدائمة للإشراف على مساعدات **برنامج الأغذية العالمي**"، التي يتحتم عليها تنفيذ ذلك مع مراعاة أفضل الأداء بأقل التكاليف، ويمكنها لتحقيق ذلك أن تلجأ إلى القطاع الخاص إذا كان ذلك يمثل ميزة نسبية. وتشرف لجنة المدرسة ومدير المدرسة على استلام الأغذية بعد وصولها إلى المدارس وعلى إدارة المقاصف. ولرابطات أولياء أمور التلاميذ الحق في مراقبة أداء المقصف.

٢٥- وتوزع الحصص الجافة على أمهات البنات بواسطة رابطة أولياء أمور التلاميذ. في فترة لا تتجاوز أسبوعين من استلامها، وتعد الرابطة كشفا بالكميات التي تم استلامها والكميات التي وزعت.

٢٦- ستنظم الحكومة و**برنامج الأغذية العالمي** ومنظمات أخرى ، **منظمة اليونيسيف** على وجه خاص، حملات توعية دورية، للتوعية بأهمية تعليم البنات، وزيادة التزام المجتمعات المحلية بالتعليم الأساسي، وبالمشاركة في إدارة الأنشطة المدرسية.

النقل والإمداد

٢٧- يتم تسليم سلع **البرنامج** تبعا لتوافر الموارد ولاحتياجات للمشروع. وتصل السلع إلى ميناء دوالا ويقوم **البرنامج** بتسليمها لنقاط التسليم الأمامية الأربعة في بيرتوا وجديري وجاروا ومروى. وتنقل السلع للمدارس كل ثلاثة أشهر بشاحنات المشروع أو بشاحنات من القطاع الخاص يحدد ذلك تبعا لفعالية التكاليف.

٢٨- سيتم شراء السلع في الإقليم إذا ثبت أنها أقل سعرا.

الفوائد وإسهام المشروع

الفوائد المباشرة

٢٩- سيبلغ عدد التلاميذ الذين يتلقون وجبات في المقاصف المدرسية ٠٠٠ ٤٧ تلميذ في السنة الأولى للمشروع، و٠٠٠ ٤٩ في السنة الثانية، و٠٠٠ ٥٠ في السنة الثالثة والرابعة؛ وسبب هذه الزيادة السنوية هو الزيادة في عدد البنات اللاتي يمنحن الأولوية في التسجيل.

٣٠- يبلغ عدد التلميذات اللائي يتلقين حصصا جافة ٠٠٠ ١٥ في السنة الأولى للمشروع و٠٠٠ ١٦ في السنة الثانية و٥٠٠ ١٦ في السنة الثالثة والرابعة أيضا.

الفوائد غير المباشرة

٣١- تستفيد أسر البنات الملتحقات بالمدرسة بجزء من الحصص الجافة التي تمنح لبناتها. وعدد هذه الأسر ورد في الفقرة ٣٠ أعلاه. وتم حساب هذه الأسر بافتراض أن لكل أسرة تلميذة واحدة في الصف الرابع أو الصف الخامس.

٣٢- تستفيد المجتمعات القروية بشكل من أشكال التنشيط في مدارسها بفضل مشاركتها في جمعيات رابطات أولياء أمور التلاميذ وفي لجان إدارة المدارس وبالتالي يتولون تنمية مناطقهم بأنفسهم.

معايير الاختيار

٣٣- حتى تستفيد مدرسة ما من مساعدات **البرنامج** يتحتم أن تكون نسبة البنات فيها أقل من ٤٠ في المائة، وأن يكون ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من تلاميذها يسكنون مسافة لا تبعد ٤ كيلومترات من المدرسة. وتعطي الأولوية للأحياء التي تكون نسبة القيد بالمدارس فيها أقل من ٣٠ في المائة. ويتم اختيار المدارس تبعا لأعداد التلاميذ المسجلين في العام الدراسي الذي بدأ في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧. وتمنح المدارس في المناطق الريفية الأفضلية في مساعدات **البرنامج** ولكن هذه المساعدات لا تقدم إلا إذا أحسن استغلالها وتوفر إدارة مستمرة للمقصف. تحذف المدارس التي لا تحترم هذه الشروط. من قائمة المستفيدين من المشروع.

آثار المشروع على النساء

٣٤- يشجع المشروع على التحاق البنات بالمدارس وبقائهن فيها في الأوساط الريفية المحرومة بغرض الوصول إلى توازن بين نسبة قيد البنات وقيد الأولاد في جميع المدارس بنهاية المشروع. ونسبة للفوارق الثقافية والاقتصادية الاجتماعية الكبيرة بين المناطق في المقاطعات الأربع المعنية بالمشروع، يهدف المشروع إلى الوصول إلى نسبة مشاركة للبنات تصل إلى ٥٠ في المائة في المتوسط بالنسبة لمجموع المجتمعات المستفيدة. وفي بعض المناطق التي تكون الظروف فيها غير مواتية، يصعب الوصول إلى هذه النسبة، بينما يمكن تجاوزها في مناطق أخرى. سترتفع الحصص المخصصة للبنات ولأسرهن حصرا بنسبة ٧ في المائة بين السنة الأولى والسنة الثانية للمشروع، وبنسبة ٣ في المائة بين السنة الثالثة والسنة الرابعة للمشروع أي بمعدل زيادة يبلغ ١٠ في المائة. وستوزع هذه الحصص على التلميذات المسجلات في الصف الرابع والصف الخامس لأنهن أكثر عرضة لأن يسحبن من المدرسة مقارنة بالتلميذات في الصفوف الدنيا.

٣٥- يصل حجم الأغذية المخصصة للمقاصف المدرسية للمشروع إلى ٦ ٧٠٢ طن، تتلقى البنات ما بين ٣٠ و٥٠ في المائة منها بحسب الإقليم. وستصل كمية الحصص المخصصة للتوزيع على الأسر إلى ١١ ٥٢٠ طنا، ستتلقاها البنات وأسرهن بنسبة ١٠٠ في المائة. وتكون نسبة الأغذية المستخدمة بشكل مباشر أو غير مباشر للنهوض بتعليم البنات من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من مجمل نشاط المشروع.

٣٦- وستتولى "اللجنة الدائمة لإدارة مساعدات **برنامج الأغذية العالمي**" والسلطات الأكاديمية مسؤولية قيد البنات في المدارس، وستكون هنالك متابعة للتقدم المحرز في وضع المرأة، وسيمثل ذلك محورا أساسيا من محاور نظام الرصد والتقييم في المجتمعات المستفيدة التي سيعاد النظر في استفادتها من المشروع في العام التالي إذا لم تحترم هذه الشروط في العام الأول للمشروع.

دعم المشروع

٣٧- يستفيد قطاع التعليم في الكاميرون من دعم **البنك الدولي** عن طريق مشروع تبلغ قيمته ٤٥ مليون دولار، ويهدف إلى إعادة تأهيل قطاع التعليم. وإلى جانب ذلك، تقوم **منظمة اليونيسيف** بتنفيذ برنامج للمدارس النموذجية يهدف إلى

تشجيع تعليم البنات في الأقاليم في المقاطعات المحرومة في الشمال. وتعد **منظمة اليونسكو** برنامجا للكتب المدرسية، ويقوم **بنك التنمية الإسلامي** بتشييد ٤٨ مدرسة ابتدائية في جميع أنحاء البلاد.

تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة

٣٨- نسبة إلى أن الكاميرون تصنف ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وبسبب الصعوبات المالية التي تؤثر على ميزانية البلاد، كان **البرنامج** قد قرر خلال مرحلة سابقة بعد موافقة **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** (الوثيقة CFA 32,1991) على تقديم دعم يصل إلى ٦٠ في المائة من تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة في ترحيل السلع حتى وصولها إلى المدارس المستفيدة. وكان من المفترض تغطية هذا الدعم عن طريق استبدال كميات من الدقيق بالنقد في ميناء دوالا. وتعذر تحقيق هذه العملية، ودفع الدعم للنقل الداخلي والتخزين والمناولة من ميزانية **البرنامج**.

٣٩- نسبة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة في الكاميرون التي لم تتحسن بعد، ونسبة إلى العقبات التي تعترض ميزانية الدولة، سيقوم **البرنامج** مجددا بدعم تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة بشكل استثنائي في هذه المرحلة من التوسع في المشروع، ولكن نسبة الدعم ستكون، هذه المرة، تنازلية انطلاقا من معدل يقل عن المعدل الذي استخدم في الفترة السابقة. وعليه فسيكون معدل استرداد تكاليف الدعم الداخلي والتخزين والمناولة لسلطات المشروع بنسبة ٥٥ في المائة في السنة الأولى و٤٥ في المائة للسنة الثانية و٣٥ في المائة للسنة الثالثة و٢٥ في المائة حتى نهاية المشروع. ويبلغ معدل الانطلاق حاليا ١٤٣ دولارا، وسيكون المتوسط السنوي الذي يتم تحديده تناسبيا مع التسليمات السنوية والنسب أعلاه، ٥٧ دولارا للطن.

البنود غير الغذائية

٤٠- ليس من المزمع تقديم أواني المطبخ للمدارس المستفيدة وذلك بغية تشجيع مجتمعات القرى على إقامة المقاصف المدرسية عن طريق مواردها الذاتية. ولكن يجب أن يقدم المشروع المعدات الخاصة بالمخازن الإقليمية الأربعة. يضاف إلى ذلك، أهمية توفير مبالغ لإصلاح وصيانة الأجهزة ولشراء مركبتين رباعيتي الدفع حتى تتمكن وزارة التربية الوطنية من رصد المشروع، وشراء أجهزة الحاسوب الأساسية لإدارة الأغذية ولرصد المشروع وتقييمه. وتقدر تكلفة هذه البنود بمبلغ ٢٩٥ ٠٠٠ دولار.

الرصد والتقييم

٤١- يتم وضع نظام للرصد والتقييم أكثر فعالية من النظام الذي استعمل في الفترة السابقة وسيقوم المكتب القطري **للبرنامج** و"اللجنة الدائمة لإدارة مساعدات **برنامج الاغذية العالمي**" ووزارة التربية الوطنية بوضع هذا النظام. الذي يهدف إلى الآتي:

(أ) حسن نقل ومتابعة توزيع السلع الغذائية (الرصد الكمي والمحاسبي)؛

(ب) قياس تأثير المشروع على المستفيدين (الأفراد والمجتمعات المحلية) والاستجابة بشكل أكثر فعالية للمشكلات التي تتكشف من عمليات قياس الأثر؛

٤٢- ستقوم عملية الرصد والتقييم، استنادا على بيانات مصنفة بحسب الجنسين، بالآتي:

(أ) جمع البيانات بغية وضع قاعدة معلومات قبل انطلاق المشروع، ولتحقيق ذلك، قام المكتب القطري **للبرنامج** في الكاميرون بتعيين خبراء محليين يقومون أيضا بتدريب موظفي المشروع على مختلف نواحي الرصد والتقييم؛

(ب) إدماج البيانات المتعلقة بالمشروع في التقارير الدورية لمفتشي ومندوبي وزارة التربية الوطنية. على أن يتم إرفاق البطاقات الخاصة بالبيانات الإحصائية عن التقدم المحرز في عدد التلاميذ المسجلين بتلك التقارير؛

(ج) زيادة حضور الموظفين المؤهلين في الميدان عن طريق إضافة متطوعي **الأمم المتحدة** وفتح مكتب فرعي في غاروا.

٤٣- ستتم عملية الرصد عن طريق الزيارات الميدانية والتقارير الدورية الإجبارية التي يعدها المسؤولون في المدارس ولجان أولياء أمور التلاميذ على مؤسسات التعليم الوطني على كل المستويات إلى جانب متطوعي **الأمم المتحدة**. وتشتمل هذه التقارير على الآتي:

(أ) عدد التلاميذ (بحسب الصف الدراسي وبحسب الجنس) المسجلين في المدرسة ومعدل المواظبة على الدراسة (عن طريق الرجوع إلى سجل الحضور والغياب)؛

(ب) عدد المستفيدين من الحصص (بحسب الصف والجنس) الذين يتناولون وجباتهم في المدرسة (سجل القائم على أمر المقصف)؛

(ج) حركة السلع الغذائية والبنود غير الغذائية التي يقدمها **البرنامج** وتلك التي يقدمها المجتمع المحلي؛

(د) قائمة بالأسر التي تتلقى حصصا جافة مع توضيح تاريخ الاستلام والحصص التي تم استلامها؛

(هـ) تقرير خاص عن مواظبة البنات المستفيدات من هذه الحصص.

٤٤- سيتم اختيار بعض المدارس النموذجية التي لا يشملها المشروع في المناطق الشبيهة لقياس تأثير المعونة الغذائية.

٤٥- ترسل كل مدرسة من المدارس المستفيدة، كل ثلاثة أشهر، تقريرا يشتمل على العناصر المذكورة أعلاه لمفتشية التعليم الابتدائي التي تتبع لها. ويكمل مفتش التعليم الابتدائي التقارير التي تتبع مكتبه ويرسلها إلى المكتب الأعلى الذي يقوم بتلخيصها على مستوى المقاطعة. والبيانات التي تجمع على مستوى المقاطعات يتم تسجيلها لدى اللجنة الدائمة لإدارة عائدات **البرنامج** والمكتب الفرعي **للبرنامج** في شمال الكاميرون. ولمتطوعي **الأمم المتحدة** الذين يعملون في المشروع الحق في الإطلاع على كل البيانات دون قيد وعلى كل المستويات. وعلى كل سيتم شطب أي مجتمع محلي يفشل في تقديم هذه التقارير على أساس ربع سنوي في نهاية السنة وذلك عن طريق قرار مشترك بين سلطات وزارة التربية الوطنية **والبرنامج**.

٤٦- تشتمل تكاليف الدعم المباشر على ميزانية خاصة لبرنامج الرصد والتقييم.

جدوى واستمرارية المشروع

٤٧- درست بعثة تقييم فنية المرحلة الأولى من المشروع وأوصت بتركيز المشروع على مقاطعات الشمال والشرق وعلى إعادة تخصيص الموارد للتعليم الابتدائي، ولزيادة مشاركة المجتمعات المحلية ولجان أولياء أمور التلاميذ ووزارة التربية

الوطنية. ومن ناحية أخرى، كانت بعثة التقييم قد أوصت أيضا بتخفيض التكاليف التي يتوجب على المستفيدين دفعها، وبإدخال عدة تعديلات في الإمداد وفي طريقة إدارة المشروع.

٤٨- ولقد تم تنفيذ معظم توصيات البعثة في السنة الأخيرة من المرحلة الأولية للمشروع في اختيار المدارس المستفيدة من المرحلة الحالية للمشروع وفقا لما طالب به **البرنامج** والحكومة.

الجدوى الفنية

٤٩- يأخذ المشروع في الحسبان الوضع المتردي للكثير من المؤسسات التعليمية في المقاطعات المعنية، من حيث القلة في الموارد والنقص في المعلمين وضعف تأهيلهم. وتهدف المعونة الغذائية التي تشجع المشاركة النشطة في المجتمعات المحلية في الحياة المدرسية إلى التقليل من هذه العوائق. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض المجتمعات المحلية التي اختيرت ليشملها المشروع لا تنجح في توفير الموارد الدنيا اللازمة. ومن شأن نظام الرصد والمتابعة أن يحدد هذه المجتمعات على جناح السرعة، وسيطلب من وزارة التربية الوطنية وهيئة إدارة المشروع تحليل هذه المشكلة. وإذا تبين من التحليل أن العقبات يمكن تجاوزها يمكن للهيئات المحلية لوزارة التربية الوطنية أن تساعد بشكل مؤقت هذه المؤسسات المعنية عن طريق دعمها فيما يتعلق بالإمداد والإدارة. وإذا تبين أن هذه العقبات لا يمكن تجاوزها سيتم سحب هذه المجتمعات المحلية من المشروع قبل نهاية السنة الدراسية الجارية.

٥٠- ومن الناحية العامة، وبقدر المستطاع، ينبغي أن يتم العمل في المقاصف المدرسية في نفس الوقت الذي يجري فيه توزيع الحصص الجافة لأسر التلميذات. ولكن إذا تبين ضرورة توقف المقصف المدرسي عن العمل يجب أن يستمر توزيع الحصص الغذائية الجافة علما بأن المدرسة مفتوحة وتتردد عليها البنات المعنيات.

الجدوى الاقتصادية والاجتماعية

٥١- تمثل ميزانية الدولة المصدر الرئيسي لتمويل التعليم الأساسي، وتسهم الوزارة المعنية بتقديم ٢٢ في المائة من هذه المصادر. ويستغل الجزء الأكبر من هذه الموارد في تغطية تكاليف التشغيل دون التمكن من تغطيتها كاملة. يسعى المشروع للحصول على موارد تمويل إضافية (من أولياء أمور التلاميذ والقرى والدعم الخارجي)، وإن مثل هذه الموارد هي شرط لزوم لاستمرارية عمل المدرسة. وفي هذا الإطار، يمكن أن تشمل مساهمة المجتمعات المحلية أعمالا يدوية (التشييد والصيانة وإصلاح البنيات الأساسية المدرسية)، أو استثمارا في أعمال إدارة المدرسة وإدارة المقصف، وتقديم المنتجات الزراعية المحلية (التوابل والخضر وغيرها)، وتقديم الوقود، وأوني الطبخ والمعدات الصغيرة. ومساهمة مالية من أولياء أمور التلاميذ تزيد قليلا إذا أمكن عن المساهمة المطلوبة حاليا.

٥٢- تعتبر الحاجة للتعليم في المقاطعات المعنية عالية بشكل يبرر استمرار المشروع حتى في المجتمعات التي تعتبر "متخلفة" نجد أن السكان يعون تماما أن الحكومة لا يمكنها أن توفر الموارد اللازمة لنشر الخدمات الأساسية في جميع القرى المنتشرة في المجتمعات الريفية، وأن البديل الوحيد هو تمويل هذه الخدمات عن طريق موارد المجتمعات المحلية القروية حتى ولو كانت تلك المساهمة ضئيلة. ونسبة لفقر هذه المقاطعات فإن المدارس في الريف لا تأمل في أن تحصل على الموارد اللازمة على المدى القصير، ولكن المشروع ينطلق من فكرة أن المجتمعات المحلية المتحمسة ستكون قادرة على تقديم الجهد اللازم لاستمرارية النظام التعليمي بشكل اقتصادي ومبسط.

استمرارية المشروع

٥٣- يمثل استمرار المدرسة واستمرارية المقصف المدرسي تحديا للمجتمعات المحلية الفقيرة. وليس من المعروف إذا كان في إمكان الحكومة تمويل التعليم الأساسي على المدى المتوسط. وتتوقف استمرارية مساعدات **البرنامج** في الكاميرون على تطور الوضع الاقتصادي الكلي للبلاد في السنوات الأربع التي يشملها المشروع. وسيقوم **البرنامج** في عام ١٩٩٩، بإرسال بعثة لوضع مذكرة استراتيجية قطرية تبين السياسة التي سيتبعها **البرنامج** في المستقبل في الكاميرون.

تكاليف المشروع

٥٤- الجدول أدناه يبين تفاصيل تكاليف المشروع:

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط تكلفة الطن (بالدولارات)	التكلفة (بالدولارات)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
(أ) **تكاليف التشغيل المباشرة**			
السلع [1]			
- الحبوب	**١٤ ٨٩٢**	**٢٠٤**	**٣ ٠٣٧ ٩٦٨**
- الزيت النباتي	**٥٢٩**	**٧٥٠**	**٣٩٦ ٧٥٠**
- البقول	٢ ٦٢٦	٤٠٠	١ ٠٥٠ ٤٠٠
- الملح المزود باليود	١٧٦	١٥٠	٢٦ ٤٠٠
مجموع السلع	**١٨ ٢٢٣**		**٤ ٥١١ ٥١٨**
النقل الخارجي والحراسة			٨٥١ ٩٤٩
النقل الداخلي والتخزين والمناولة	١٨ ٢٢٣	٥٧	١ ٠٣٨ ٧١١
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة			**٦ ٤٠٢ ١٧٨**
(ب) **تكاليف الدعم المباشر** (أنظر تفاصيل الملحق)			٨٢٨ ٣٥٠
مجموع التكاليف المباشرة			**٧ ٢٣٠ ٥٢٨**
(ج) **الدعم غير المباشر** (١٣,٩ في المائة من تكاليف الدعم المباشر)			١ ٠٠٥ ٠٤٣
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**٨ ٢٣٥ ٥٧١**
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة			
- موظفو إدارة التربية الوطنية العاملون في المشروع وتكاليف التشغيل			٢٥٧ ٦٢١
- موظفو اللجنة الدائمة لإدارة مساعدات **برنامج الأغذية العالمي** وتكاليف التشغيل			٩٠٣ ٤١٣
- تكاليف الميناء والنقل الداخلي والتخزين والمناولة			٤٦٧ ٨٢٨
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة			**١ ٦٢٨ ٨٦٢**
مجموع تكاليف المشروع (البرنامج والحكومة)			**٩ ٨٦٤ ٤٣٣**
نسبة ما يتحمله **البرنامج** كنسبة مئوية من إجمالي تكلفة المشروع ٨٣,٥ في المائة			

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية والموافقة على المشروع. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين كما هو الحال في جميع المشروعات المعانة من **البرنامج**، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** وفي السوق المحلية في البلد المستفيد.

المخاطر

٥٥- يقوم المشروع على حشد الإمكانات المذكورة في الفقرات السابقة ولا يمكن أن ينطلق المشروع دون نجاح هذا الحشد وتعميمه. ستواجه بعض المدارس صعوبات جمة في الحصول على المعلمين وقد يكون مستوى المعلمين الذين تحصل عليهم هذه المدارس أقل من المستوى المطلوب. وقد لا تكون لجان أولياء أمور التلاميذ فعالة في أحيان كثيرة. وسيكون من الضرورة توفير قدر كبير من التدريب والتوعية. سيتيح نظام الرصد والتقييم الدائم المذكور أعلاه فرصة لإعادة توجيه المشروع عند بروز المشكلات.

٥٦- وعلى مستوى إدارة المعونة الغذائية، نجد أن المواقع التي يشملها المشروع تتشتت في رقعة واسعة ويصعب الوصول إليها. ستواجه "اللجنة الدائمة لإدارة مساعدات **برنامج الأغذية العالمي**" (التي تقع تحت إشراف وزارة الزراعة)، وهي المسؤولة عن استلام وتوزيع الأغذية مشكلات معقدة متعلقة بالإمداد وعليها أن تراعي فعالية التكاليف. وعلى النظير الحكومي أن يتبنى نهجا حاسما في إدارة الميزانية للالتزام بالقيود المفروضة حتى يتمكن من تحقيق أهدافه.

مثبطات الإنتاج والإخلال بالأسواق والاعتماد على المعونة الغذائية

٥٧- إن كميات المعونة المقدمة في إطار هذا المشروع هي كميات صغيرة ولن تؤدي إلى أي اضطراب في الأسواق وحتى على مستوى القرى فإن المعونة المقدمة لا تغطي العجز الهيكلي على المستوى المحلي. جميع الأغذية المقدمة معروفة تماما لدى السكان وليس هناك مشكلة في استساغة هذه السلع.

توصية المديرة التنفيذية

٥٨- توصي المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بإجازة هذا المشروع.

الملحق

الدعم المباشر اللازم (بالدولارات)	
تكاليف الموظفين	
متطوعو **الأمم المتحدة** (اثنان لمدة أربع سنوات)	٢١٢ ٨٠٠
الموظفون المحليون المؤقتون	١٢٢ ٤٠٠
المجموع الفرعي	**٣٣٥ ٢٠٠**
خدمات الدعم الفني	
حلقات التدريب	٢٥ ٠٠٠
الخبراء، المسوح، الدراسات	٧٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٩٥ ٠٠٠**
السفر والمعيشة	
المجموع الفرعي	**١٤ ٠٠٠**
تكاليف المكاتب	
تأجير المكاتب	١٤ ٥٠٠
الخدمات الجماعية	٣ ٥٠٠
الاتصالات	١٢ ٠٠٠
أدوات مكتبية	٢ ٠٠٠
إصلاح وصيانة المعدات	٥ ٤٠٠
المجموع الفرعي	**٣٧ ٤٠٠**
المركبات (المكتب الفرعي في غاروا)	
صيانة المركبات (متطوعو **الأمم المتحدة**)	٩ ٤٠٠
الوقود	٤ ١٥٠
التأمين	٣ ٢٠٠
المجموع الفرعي	**١٦ ٧٥٠**
الأجهزة والمعدات (المكتب الفرعي في غاروا)	
معدات الاتصال	٥ ٠٠٠
المركبات (٢×١٥ ٠٠٠ لمتطوعي **الأمم المتحدة**)	٣٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣٥ ٠٠٠**
البنود غير الغذائية	
تشييد وإصلاح المخازن	٢٠٠ ٠٠٠
معدات للمخازن	٥٠ ٠٠٠
مركبتان خفيفتان للطرف النظير	٣٠ ٠٠٠
أجهزة الحاسوب	١٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٩٥ ٠٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٨٢٨ ٣٥٠**